الرؤية المستقبلية لفصائل الثورة

لا يمكن لفصائل الثورة العسكرية البقاء في حالتها الفصائلية في ظل التغيرات الكبيرة التي حدثت على الأرض، لابد أن تبدأ بالتحول تدريجياً إلى الاندماج في منظومة مؤسساتية لتكون نواة جيش سوريا المستقبلي البديل عن جيش الأسد

الفهرس

ملخص تنفيذي 2

مقدمة: 3

1- الجيش السوري: تاريخه وواقعه 4

1-1- الخلفية التاريخية للجيش السوري: جيش طائفي-عقائدي يتحكم بالسياسة 4

1-2- دور "الجيش السوري" في الثورة السورية: حماةُ الأسد 6

2- المشهد العسكري في سورية: الثوار المتفرقون في مواجهة إرهاب العصابات الطائفية وقوى الغلو 8

2-1- الواقع العسكري لـ "جيش النظام" ومرتزقته: تحول الجيش إلى ميلشيات إرهابية 8

2-2- واقع تنظيم "داعش" العسكري: الحرب على الثورة والنظام 8

2-3- واقع المليشيات الكردية PYD العسكري: ميليشيا الحكم الذاتي لمناطق الأغلبية الكردية 9

2-4- واقع القوى الجديدة (قوات سوريا الديمقراطية وجيش سوريا الجديد): 9

2-5- واقع جبهة النصرة العسكري: تحول البوصلة 10

2-6- واقع فصائل الثورة العسكري: التفرق والاختلاف حالة مستمرة 10

3- الرؤية المستقبلية لفصائل الثورة السورية: أبرز التحديات والحلول 12

3-1- المبادئ العسكرية للثورة: 12

3-2- وسائل تطوير عمل الثورة العسكري: 13

3-2-1- توحيد القيادة العسكرية: 13

3-2-2- التحول من العمل الفصائلي إلى نظام الجيش بالتدريج: 18

3-2-3- الاعتراف بقيادة سياسية: 19

3-2-4- إعادة تفعيل الكفاءات العسكرية المنشقة عن النظام: 20

3-2-5- وضع استراتيجية عسكرية شاملة للثورة: 22

الجدول رقم (1) يبين تشكيلة الفرقة الثانية من المشاة في القوات الخاصة للشرق 23

الجدول رقم (2) احصائية بعدد الضباط المتخرجين في /12/ دورة من 1987-2009 23

الخريطة رقم /1/ تبين توزع مناطق السيطرة في سورية 24

ملخص تنفيذي

دفعت سياسة النظام الطائفي، القائمة على قمع الثورة السلمية والتعامل مع مطالبها المحقة بالرصاص والحديد والنار، الثورة نحو حمل السلاح للدفاع عن المتظاهرين السلميين والأبرياء.

ظهرت الفصائل والكتائب المحلية الصغيرة التي اتبعت أسلوب حرب العصابات، ثم تحولت، مع ازدياد أعدادها وقوتها، إلى أشكال جديدة من التنظيم، فظهرت الجبهات والألوية التي يشمل نطاق عملها أكثر من فصيل وأكثر من محافظة.

مع بدايات عام2013 شهدت الساحة العسكرية تطورات مهمة كان أبرزها دخول المرتزقة الشيعة إلى جانب النظام، وظهور تنظيم الغلو "داعش"، الذي طعن الثورة في خاصرتها.

بعد مرور خمس سنوات على انطلاق الثورة، نسعى للخروج برؤية مستقبلية لفصائل الثورة، تركز على ثلاثة محاور: توحيد الجهود والقيادة، التحول نحو نظام الجيوش وبناء المؤسسات تدريجياً، الاعتراف بقيادة سياسية. وفي سبيل ذلك خلصت الورقة إلى نتائج عدة أهمها:

1- مبادئ العمل العسكري فرع عن مبادئ الثورة وأهدافها، وغاية العمل العسكري، كما الثورة، إسقاط النظام بكافة رموزه وأركانه.
2- نسعى إلى التحول من الحالة الفصائلية إلى نظام الجيوش، مع ما يقتضيه ذلك من تغيير العقيدة القتالية للمجاهد، بحيث يصبح متهيئاً لأن يكون عنصراً في جيش وطني سوري.
3- أن تعمل جهة عسكرية مركزية كالهيئة العسكرية في مجلس قيادة الثورة، على وضع خطة لإعادة دمج العناصر العسكرية المنشقة في الفصائل الثورية.
4- أن تعمل جهة عسكرية مركزية كالهيئة العسكرية في مجلس قيادة الثورة، على وضع استراتيجية عسكرية للقضايا العامة، واختصاص القيادات المحلية بوضع الاستراتيجية الخاصة بالمناطق الموجودة فيها.

مقدمة:

مع انطلاق موجة الربيع العربي، لم يكن مستغرباً أن يهب الشعب السوري الأبي مطالباً بحريته وكرامته، ليقف الجيش، الذي يفترض أن يكون حامياً للوطن، إلى جانب النظام الطائفي البغيض، ويبدأ بقتل الشعب وتهجيره وتشريده. لم يكن موقف الجيش بمستغرب لمن يعرف حقيقته الطائفية العقائدية البغيضة.

صبر الشعب لمدة ستة أشهر على بطش الجيش وطائفيته، ليضطر بعدها إلى حمل السلاح دفاعاً عن نفسه وأهله وماله وعرضه وكرامته. حيث ساهم المنشقون عن "جيش الأسد" مع المدنيين في تشكيل التنظيمات العسكرية للدفاع عن المتظاهرين السلميين.

بعد توسع العمليات العسكرية ودخول "جيش الأسد" إلى جانب النظام فاقداً بذلك الوظيفة التي يفترض أنه أنشئ من أجلها، وهي: الدفاع عن البلاد وشعبها، تحول هذا الجيش إلى عصابات ومليشيات بيد حفنة من القتلة.

لم يكن عمل الثوار العسكري منظماً في البداية، حيث اعتمد على وجود مجموعات صغيرة استخدمت أسلوب حرب العصابات لإنهاك النظام، ثم ومع ازدياد أعداد المنشقين عن جيش النظام والثوار المسلحين واتساع المناطق المحررة، أخذت هذه المجموعات الصغيرة تندمج في تشكيلات أكبر. لجأ النظام في هذا الوقت، إلى تشكيل عصابات ما يسمى (الدفاع الوطني)، وإدخال المرتزقة الطائفيين من لبنان والعراق وإيران ودول شرق أسيا، بعد أن تفككت مؤسسة الجيش التابعة له، وأصبحت غير قادرة تماماً على تنفيذ مهام القتل والقصف ضد الشعب.

تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تحدد دور الفصائل العسكرية، وعلاقتها مع مختلف القوى الثورية الأخرى خصوصاً السياسية منها، وأثر ذلك في تحقيق أحد أهم أهداف الثورة، المتمثل في إيجاد جيش وطني محترف يحل محل جيش الأسد الطائفي.

لا شك أن وضع الفصائل العسكرية بحاجة لحلول وأجوبة للإشكاليات الكثيرة التي تعاني منها، لكننا في هذه الورقة، ورغبة منا في تجزئة هذه الإشكاليات وتوفير الوقت الذي ندرك أهميته في هذه المرحلة الحرجة من عمر الثورة، سنكتفي بالتركيز على ثلاثة: الأولى، تشتت الفصائل وفشل معظم محاولات الاندماج والتوحد. والثانية، وهي ناتجة عن الأولى، وتتجسد في انتشار الفصائلية فكراً وسلوكاً. والثالثة، حالة الفصام بين السياسيين وبين الفصائل العسكرية، وما ترتب على ذلك من غياب قيادتها السياسية.

لذلك تسعى الدراسة لتحليل هذه الإشكاليات، وتحديد أسبابها، بقصد اقتراح الحلول، متبعة في كل ذلك المنهج التحليلي الوصفي.

قسمت هذه الورقة إلى ثلاثة محاور، بحثنا في الأول الخلفية التاريخية للجيش السوري ودوره المخزي في الثورة السورية. وفي الثاني، شرحنا الواقع العسكري على أرض سورية بعد مضي 4 سنوات من الثورة. لنضع في الثالث مشروع الرؤية المستقبلية لفصائل الثورة، ومناقشة التحديات التي أشرنا لها آنفاً والحلول المناسبة لها.

1- الجيش السوري: تاريخه وو اقعه

1-1- الخلفية التاريخية للجيش السوري: جيش طائفي-عقائدي يتحكم بالسياسة[1]

لقد مر الجيش السوري منذ نشأته في ظل الاحتلال الفرنسي لسورية عام 1920 وحتى الآن بمراحل عدة، يمكن تقسيمها إلى: فترة الاحتلال وبدايات التحرر، مرحلة الانقلابات، مرحلة الوحدة والانفصال، مرحلة استلام البعث للسلطة، مرحلة عائلة الأسد.

اتصف الجيش السوري بخصائص معينة في مختلف هذه المراحل، جعلته يتجاوز وظيفته المفترضة في حماية البلاد من الأخطار الخارجية، وأهم هذه الخصائص هي:

1-1-1- التدخل في السياسة والتحكم بها:

شهدت سوريا خلال الفترة الممتدة من 1949-1970 /21/ انقلاباً ومحاولة انقلابية وحركة تمرد أو عصيان قام بها بعض ضباط الجيش. فقد كان للتربية العسكرية التي تلقاها الضباط أثناء خدمتهم في القوات الفرنسية، والتي تقوم على الاستعلاء، دور في تكوين العقلية التي سادت مؤسسة الجيش إلى يومنا هذا والقائمة على حب السلطة واحتقار الحكم المدني.

لقد كان لهذه العقلية أثر كبير في تدهور الحياة السياسية السورية، فقد فقدت مؤسسات الحكم المدني هيبتها، نتيجة لتعدي العسكر عليها وعلى رجالها الذين أودعوا السجون العسكرية، ونشأ نظام حكم مدني ضعيف وأحزاب سياسية شكلية، في مواجهة مؤسسة عسكرية تشكل عنصر التوازن الفعلي في الإدارة المحلية والأمن وتبسط نفوذاً كبيراً على جهاز الحكم المدني الذي تحول إلى واجهة شكلية لحكم العسكر الذي قاد البلاد فعلياً.

1-1-2- الجيش الطائفي[2]:

تبنت فرنسا في بداية احتلالها لسورية سياسة "تمكين الأقليات"، فقامت بتجنيد عناصر الأقليات الجبلية (جبل العلويين- جبل لبنان- جبل الدروز) في الجيش (انظر: الجدول رقم 1). وبعد جلاء القوات الفرنسية، استمرت سيطرة الأقليات على المراكز القيادية داخل الجيش، وقد بدا ذلك في انقلاب حسني الزعيم 1949، حيث أن جميع الضباط الذين شاركوا في الانقلاب كانوا من الأقليات[3].

لقد كانت "سيطرة الأقليات على الجيش" بيئة مناسبة استغلها النصيريون للسيطرة على الجيش بعد انقلاب حزب البعث في مارس/ آذار 1963، حيث كرست الطائفة النصيرية سيطرتها على مؤسسة الجيش؛ خصوصاً بعد سلسلة الانقلابات والمحاولات الانقلابية التي تلت انقلاب مارس/آذار، فقد تخلص الضباط النصيريون من الضباط السنة والدروز والاسماعيليين، ليصبح الجيش تحت سيطرتهم.

---

[1] للتوسع في الاطلاع على نشأة الجيش السوري ودوره في سوريا يراجع: ينظر: د. بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، دار الجابية، الطبعة الأولى، 2008. د. نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة، الطبعة الالكترونية العربية الأولى، 2006.

[2] نبيل يوسف، الجيش السوري: عقيدة الولاء الطائفي متى وكيف تشكلت؟، موقع أورينت.

[3] د. بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، مرجع سابق، ص148.

بعد انقلاب نوفمبر/تشرين الثاني 1970 الذي نفذه حافظ الأسد، زاد خضوع الجيش ليس للطائفة النصيرية فحسب، بل لعائلة الأسد بالذات، التي استمرت في ذلك حتى بعد توريث السلطة من الأب للابن. فبقيت سياسة التجنيد الطائفي داخل مؤسسة الجيش، وبقيت المراكز القيادية والاستراتيجية بيد أبناء الطائفة النصيرية بنسبة تزيد عن 80%[4]. (انظر: الجدول رقم 2 الذي يبين نسبة الضباط النصيريين في عدد من دورات الضباط)

لقد تكرست وظيفة الجيش في ظل حكم البعث وتحديداً في ظل حكم أسرة الأسد في الحفاظ على حكم الأسرة وامتيازات الطائفة، وليصبح الجيش حقيقة هو جيش الأسد بدلاً من أن يكون جيش سوريا.

1-1-3- الجيش العقائدي:

إضافة إلى البعد الطائفي الذي ظهر بوضوح في الجيش السوري بعد انقلاب 1966، برز البعد الأيديولوجي الحزبي، ليتحول الجيش الذي يفترض أنه لكل الوطن، إلى جيش عقائدي مصبوغ بصبغة حزبية سياسية. لقد تبنت قيادة الحزب تطبيق مبدأ الجيش العقائدي بحماس كبير؛ حيث حدد المؤتمر القومي الثامن لحزب البعث مسؤوليات الجيش العقائدي فيما يلي: "حماية البلاد من العدوان الخارجي وحماية الثورة من أعداء الثورة، ووظيفة التنظيم الحزبي في الجيش هي تغذية الجيش المستمر بالروح العقائدية وتوجيهه توجيهاً يتلاءم مع اتجاهات الحزب وخططه"[5].

1-1-4- جيش يستهزأ بدين غالبية شعبه "الإسلام" ويعاديه:

لم يكن الجيش السوري جيشاً علمانياً يحترم الأديان دون أن يعترف بدورها في الحياة السياسية، وإنما كان في حقيقته جيشاً يعادي الدين خصوصاً الإسلام –دين غالبية الشعب السوري- ويستهزئ به[6]؛ نتيجة التربية والأفكار التي تلقاها ضباطه أثناء خدمتهم في القوات الفرنسية والقائمة على تقمص نمط الحياة الغربية (ارتياد المراقص وشرب الخمور)، وانتشار الفكر اليساري القومي المعادي للدين في فترة الخمسينيات والستينات، وتغلغل ضباط الأقليات في الجيش وسيطرتها على مراكزه القيادية خصوصاً بعد انقلاب البعث في آذار/مارس 1963، والمعروفين بمعاداتهم لأي مظاهر إسلامية داخل الدولة خصوصاً الجيش.

---

[4] يتولى الضباط العلويون قيادة عشرة فرق عسكرية من أصل /12/ فرقة، إضافة إلى القوى الجوية والبحرية، وذلك إبان انطلاق الثورة السورية في آذار/مارس 2011.

ينظر: هشام بو ناصيف، مظلومية الضباط السنة في القوات المسلحة السورية: ضباط الدرجة الثانية، ترجمة: أحمد عيشة، موقع الجمهورية، 3 أيار/مايو 2016.

[5] بيان القيادة القومية في المؤتمر الثامن بتاريخ 1965/5/4، نقلاً عن أمين أسد، تطور النظم السياسية والدستورية في سورية 1946-1973، بيروت، 1979، ص54-55.

[6] وقد تجلى ذلك بوضوح خلال الثورة، حيث انتشرت مقاطع عديدة تظهر استهزاء عناصر الجيش بالمساجد وبالمشايخ واستهداف المساجد: ينظر على سبيل المثال: مقطع فيديو يظهر استهزاء جنود الأسد بالصلاة داخل المسجد، مقطع فيديو يظهر غناء جندي على منبر المسجد، مقطع فيديو يظهر نتف لحية أحد المشايخ، مقطع فيديو يظهر استهداف مسجد عثمان بن عفان في دير الزور.

زادت حدة معاداة الجيش للمظاهر الإسلامية بعد أحداث الثمانينات، حيث حرص الضباط النصيريون على محاربتها وقمعها حتى وصل الأمر بهم إلى منع الصلاة في القطع العسكرية[7].

1-2- دور"الجيش السوري" في الثورة السورية: حماةُ الأسد

كان الشعب السوري يمني نفسه مع انطلاق الثورة السورية في مارس/آذار عام2011، بأن يقف الجيش لجانبه، مستلهماً هذا الشعور مما جرى في تونس ومصر. غير أن الأمنيات شيء والواقع شيء آخر؛ فالقمع الذي مارسه الجيش عقب الاحتجاجات التي وقعت في حماة عام1964 عقب محاكمة الطالب عثمان الحوراني، تكررت وبصورة أقصى تجاه الثورة التي اندلعت عقب اعتقال أطفال درعا.

لقد كان للقمع الوحشي الذي مارسه "الجيش السوري" دور أساسي في حركة الانشقاقات داخل صفوفه، والتي بدأت في منتصف عام2011 وعام2012، حيث بدأت تظهر التنظيمات العسكرية بقيادة العناصر المنشقة لحماية المدنيين والمظاهرات السلمية التي عمت أرجاء سورية آنذاك[8].

1-2-1- "الجيش السوري" في مواجهة الشعب

زج بشار الأسد جيشه في مواجهة المظاهرات السلمية التي خرج فيها الشعب بداية الثورة، حيث دشن الجيش مهمته في قمع الاحتجاجات باقتحام مدينة درعا بتاريخ 2011/4/25؛ أي بعد انطلاق الثورة بشهر واحد، ثم لتتتالى الاقتحامات لقرى وبلدات ريف دمشق وبانياس وحمص وقرى إدلب ومدينة حماة. ومع ذلك لم يفقد السوريون الأمل بوقوف الجيش إلى جانبهم أو حتى حياده، فسمّوا جمعة 2011/5/26 بـ"جمعة حماة الديار".

كان من الطبيعي في ضوء الصفات التي اتسم بها الجيش، والمشار إليها آنفاً، وقوفه إلى جانب العائلة والطائفة المسيطرة عليه ضد شعبه وأبناء بلده، حيث انعكست هذه الخصائص بصورة جلية على موقفه وأدائه؛ فقد برز دور المؤسستين الأمنية والعسكرية الأساسي في مواجهة الثورة على حساب باقي مؤسسات الدولة وحزب البعث الحاكم "صورياً"[9]، وتجلى ذلك في تشكيل ما يسمى بـ "خلية إدارة الأزمة" التي ضمت كبار المسؤولين الأمنيين والعسكريين الذين أصبحت لهم الكلمة الفصل في التعاطي مع الأحداث[10]، إضافة إلى تعيين أحد كبار الضباط

---

[7] تواترت الأخبار من الأقرباء والأصدقاء الذين أدوا الخدمة الإلزامية في الجيش عن منع الأشخاص من الصلاة حتى الفردية، وهذا ما أشار إليه د. محمد سعيد رمضان البوطي في فتواه على موقع نسائم الشام. ينظر: د. محمد سعيد رمضان البوطي، فتوى "هل يجوز الخروج على الحاكم عندما تمنع الصلاة في الجيش؟"، موقع نسائم الشام، فتوى رقم 23438،

[8] أولى التنظيمات العسكرية التي ظهرت عقب اندلاع الثورة، حركة الضباط الأحرار التي أسسها المقدم حسين هرموش في يونيو/حزيران 2011 أي بعد انطلاق الثورة بثلاثة أشهر تقريباً.

[9] ينظر: مقابلة د. رياض حجاب مع قناة العربية بتاريخ 26 أيلول/سبتمبر 2012، والتي أشار فيها إلى سيطرة عائلة الأسد المتمثلة بأولاد خاله على القرار داخل الدولة في ظل غياب المؤسسات. وإلى رفض بشار الأسد مقترح القيادة القطرية لحزب البعث باتباع الحل السياسي، وإصراره على الحل العسكري.

[10] ينظر: موقع ويكيبيديا، خلية إدارة الأزمة السورية.

العسكريين في كل محافظة (رئيس اللجنة الأمنية في المحافظة)[11] كتأكيد على الطابع العسكري للحل الذي اتبعه النظام.

1-2-2- عسكرة الثورة نتيجة طبيعية لقمع النظام وجرائمه:

لقد تحملَّ الشعب السوري الثائر قمع النظام وبطشه في البداية، مواجهاً الرصاص والدبابات بصدور عارية، مظهراً إصراراً عجيباً على التمسك بسلمية الثورة. ولكن الأشهر الثلاثة الأولى كانت كافية لإقناع العسكريين الشرفاء داخل الجيش بأن هذا النظام الطائفي لن يتوقف في إجرامه، ولن يتنازل عن السلطة حتى لو قتل الملايين من الأبرياء، لذلك انشقوا عن الجيش وساهموا مع المدنيين في تشكيل التنظيمات العسكرية كالجيش الحر والكتائب المستقلة، ولتتجه الثورة بعدها نحو العسكرة التي أخذت منحيين:

المنحى الأول: المنشقون عن النظام: بدأت ظاهرة الانشقاق عن "الجيش السوري" في بدايات يونيو/ حزيران 2011 مع انشقاق الملازم عبد الرزاق طلاس والمقدم حسين هرموش؛ أي بعد ثلاثة أشهر تقريباً من انطلاق الثورة، ثم تتابعت بعد ذلك حالات الانشقاق وتوسعت لتشمل ضباطاً من ذوي الرتب العليا "عمداء- ألوية".

المنحى الثاني: الكتائب والمجموعات الثورية: وهي مجموعات من المدنيين أخذوا على عاتقهم حمل السلاح دفاعاً عن أنفسهم وعن المظاهرات السلمية التي كانت تخرج آنذاك.

لن نتوسع في استعراض دراسة ظاهرة الانشقاق عن الجيش وواقع هذه الكتائب والمجموعات الثورية، إذ إننا سنبين ذلك لاحقاً.

[11] ينظر على سبيل المثال: خبر صحفي: نظام الأسد يعين قائداً درزياً لعمليات حلب ويغير رئيس اللجنة الأمنية، جريدة الشرق الأوسط، 18 تموز/يوليو 2014، خبر صحفي: النظام يقيل رئيس اللجنة الأمنية ورئيس الأمن العسكري في حمص، موقع أورينت، 2014/10/15.

2- المشهد العسكري في سورية: الثوار المتفرقون في مواجهة إرهاب العصابات الطائفية وقوى الغلو

أنهت الثورة عامها الرابع وتدخل عامها الخامس في ظل مشهد عسكري ازداد تعقيداً؛ فبعد أن كانت المعركة محصورة بين الثوار وبين "جيش النظام"، حدثت تحولات أساسية، ترتب عليها دخول أطراف جديدة إلى الساحة، ولتصبح خريطة القوى كالتالي: (انظر الخريطة رقم 1 التي تبين توزع القوى العسكرية في سورية).

2-1- الواقع العسكري لـ "جيش النظام" ومرتزقته: تحول الجيش إلى ميلشيات إرهابية

على الرغم من أن النظام ما يزال يسيطر على غالبية المدن، وعلى طرق الإمداد الرئيسة بينها، فإن قدرته وسيطرته على الجيش تضاءلت كثيراً في ظل تناقص أعداده[12]، واعتماده المتزايد على عصابات الشبيحة والمرتزقة الشيعية الأجنبية التي ظهر دورها مؤخراً في قيادة المعارك والتخطيط لها وتنفيذها[13]، إلى درجة دفعت الفصائل الثورية إلى اعتبار سورية محتلة من قبل إيران[14].

2-2- واقع تنظيم "داعش" العسكري: الحرب على الثورة والنظام

يبني التنظيم استراتيجيته العسكرية في سوريا عبر مسارين: الأول، التمدد في المناطق الاستراتيجية كمناطق النفط والغاز، والهشة التي لا تمتلك قوات وعتاد جيد، بحيث يكون من السهل الاستيلاء عليها[15]. والثانية، التمدد في مناطق نظام الأسد أحياناً من أجل تحسين صورته أمام مقاتليه وحاضنته الخارجية، ودفع الاتهام الموجه إليه بأنه لا يقاتل النظام[16].

استطاع التنظيم بعد سيطرته على محافظة الموصل في العراق في العاشر من يوليو/تموز 2014، توسيع نفوذه ليشمل جميع المناطق المحررة في الشرق والشمال الشرقي، وبذلك فقدت الثورة العديد من المواقع المهمة التي كانت تحت سيطرتها خاصة آبار النفط والغاز في المنطقة الشرقية[17].

---

[12] بحسب معهد دراسة الحرب فإن أعداد "جيش النظام" تناقصت لتصل إلى 150 ألف بعد أن كان تعدادها يصل إلى ما يقارب 325 ألف. انظر:
Christopher Kozak، The Assad regime under stress, Institute for the Study of War, 15 Dec 2014.

[13] ظهر ذلك في المعارك الأخيرة في ريف حلب الشمالي والجنوبي ومعارك ريفي درعا والقنيطرة والقلمون. ينظر على سبيل المثال: خبر صحفي: بالفيديو... جثة ضابط إيراني قتله الثوار في معارك حلب، موقع إذاعة وطن، 14 شباط/فبراير 2015، مقطع فيديو لاعترافات لأحد الأسرى الأفغان الذي أسر في منطقة الملاح في حلب، 2014/10/13، خبر صحفي: إيران ترسل قوات برية خاصة إلى سوريا، الجزيرة نت، 2016/4/4.

[14] ينظر: بيان مجلس قيادة الثورة السورية بعنوان "إعلان سورية محتلة إيرانياً"، 19 شباط/فبراير 2015.

[15] كما حدث عندما شن التنظيم هجماته على مناطق دير الزور والرقة وريف حمص الواقعة تحت سيطرة الثوار خلال العام 2014، حيث كانت مناطق غنية بالنفط والغاز، وضعيفة لا تستطيع المقاومة لفترات طويلة مقارنة مع المناطق التي يسيطر عليها نظام الأسد آنذاك.
كان التنظيم يبرر لأعضائه هذا المسلك بمقولة أن "قتال المرتدين (الثوار) أولى من قتال الكفار الأصليين (النظام)"
ينظر: مدونة الخلافة الإسلامية، شبهة من يقول ما الفائدة من تكفير الحكام؟، 5 أيار/مايو 2014، مقطع فيديو بعنوان "قتال الجيش الحر أولى من الكفار المشركين"، 6 حزيران/يونيو 2014.

[16] كما حدث عندما سيطر التنظيم على الفرقة 17 في الرقة، ومطار الطبقة العسكري، ولواء الدبابات في عين عيسى، ومدينة تدمر. فعلى الرغم من عدم الأهمية الاستراتيجية لهذه المناطق مقارنة بمناطق النفط والغاز، إلا أن التنظيم حقق مكاسب معنوية كثيرة جراء ذلك، خصوصاً على مستوى التجنيد وازدياد أعداد المقاتلين الراغبين بالانضمام إليه.

[17] Licter ch., Profiling the Islamic State, BROOKINGS DOHA CENTER, Analysis Paper No 13, Nov 2014, p.18.

3-2- و اقع المليشيات الكردية PYD[18] العسكري: ميليشيا الحكم الذاتي لمناطق الأغلبية الكردية

تسيطر هذه المليشيات التي تمثل الذراع العسكرية لحزب الاتحاد الديمقراطي، على المناطق ذات الأغلبية الكردية في "القامشلي- عين العرب "كوباني"- عفرين" حيث تم الإعلان عن مجلس الإدارة المدنية المؤقتة في 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

استطاعت مليشيات PYD التصدي لهجمات "داعش" على مناطقها خصوصاً هجومها الأخير على عين العرب "كوباني"، حيث تم التصدي لها بمساندة جوية من قوات التحالف ودعم بشري من قوات البيشمركة[19] وبعض فصائل الجيش الحر "لواء ثوار الرقة"[20].

4-2- و اقع القوى الجديدة (قوات سوريا الديمقراطية[21] وجيش سوريا الجديد[22]):

نشأت هذه التشكيلات بالتزامن مع انطلاق مسار فيينا[23] الذي بدا واضحاً تركيزه على قضية "مكافحة الإرهاب"[24]. وإذا كانت هذه القضية قد شكلت تقاطعاً مشتركاً بين هذه التشكيلات وأولوية بالنسبة لها، فإن موقفها تجاه النظام والثورة ما يزال رمادياً[25].

---

[18] وحدات حماية الشعب، هي مليشيا كردية سورية منتشرة في مناطق الأكراد بسوريا، وتحديداً في شمال وشمال شرق البلاد، وينظر إليها على أنها الفرع العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، وموالية لحزب العمال الكردستاني، تم الإعلان عنها في يوليو/تموز 2012 بعد سنة تقريباً من بدء الثورة السورية.

أُتهمت وحدات حماية الشعب الكردي بمساندتها للنظام والتنسيق معه لدى انسحابه من المناطق ذات الأغلبية الكردية، وتركه لكميات من الذخيرة والسلاح لتأخذها هذه الميليشيات. غير أن الذي اتضح لاحقاً أن ما حدث هو التقاء مصالح بين الطرفين، حيث أن النظام أبعد قواته عن فتح جبهة جديدة، مقابل السماح للأكراد بالتركيز على مسألة تحقيق حكم ذاتي.

للاطلاع على تفاصيل أكثر عن وحدات حماية الشعب الكردي، ينظر: وحدات حماية الشعب، تقرير منشور في موقع الجزيرة نت بتاريخ 2014/10/9، وينظر كذلك:

John Caves, BACKGROOUNDER: SYRIAN KURDS AND THE DEMOCRATIC UNION PARTY (PYD), Institute for the Study of War, 6 Dec 2012, p.6.

[19] ينظر: خبر صحفي: دفعة من البشمركة تصل إلى عين العرب عبر تركيا، قناة الجزيرة، 2014/12/3.

[20] ينظر: تقرير قناة الآن عن دخول الجيش الحر إلى كوباني، خبر صحفي: الجيش الحر: ساهمنا في تحرير كوباني مع الأكراد، قناة العربية، 2015/1/29.

[21] أعلن عن تشكيل هذه القوات في تشرين الأول/أكتوبر 2015، وهي تسعى –بحسب أهدافها المعلنة- إلى أن تكون قوة وطنية موحدة لجميع السوريين لطرد تنظيم الدولة الإسلامية من محافظة الرقة، ومناطق أخرى من شمال سورية وشرقها.

يضم هذا التشكيل العديد من الفصائل أهمها: قوات حماية الشعب التي تعد عصبه الرئيس، إضافة إلى قوات الصناديد والمجلس العسكري السرياني وغرفة عمليات بركان الفرات وجيش الثوار وألوية الجزيرة.

قوات سوريا الديمقراطية: النشأة والهوية والمشروع السياسي "تقييم حالة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون الثاني/ يناير 2015، ص1 وما بعدها.

[22] تعد جبهة الأصالة والتنمية أساس هذه القوات، وهي تجمع عشائري من المنطقة الشرقية، خرجت من المنطقة عقب سيطرة تنظيم داعش عليها في عام2014. يقود الجيش حالياً خزعل السرحان (أبو عبود) من مدينة البوكمال. وبحسب غالبية وسائل الإعلام فإن المقاتلين خضعوا لمعسكر تدريبي في الأردن حيث تم تسجيل الشريط المصور التعريفي، وكانت التدريبات تتم على أسلحة أمريكية حديثة.

ينظر: نصر القاسم، ما هو جيش سوريا الجديد؟ ومن أسسه؟، كلنا شركاء، 2015/11/11. جيش سوريا الجديد.. إعلان بدء العمليات العسكرية وفتح باب الالتحاق بالجيش، قناة جيش سوريا الجديد على اليوتيوب، 2015/11/23.

[23] عقد مؤتمر فيينا1 في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2015، وعقد مؤتمر فيينا2 في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، وبدا واضحاً في كلا المؤتمرين، ومن خلال بيانهما قضية التركيز على محاربة الإرهاب.

ينظر: بيان فيينا1 بتاريخ 2015/10/31، بيان فيينا2 بتاريخ 2015/11/14.

2-5- واقع جبهة النصرة العسكري: تحول البوصلة

حافظت جبهة النصرة على خطها العام في توجيه سلاحها تجاه النظام المجرم ومليشياته على الرغم من إدراجها على قوائم الإرهاب[26]، كما انضمت إلى فصائل الثورة حينما نشبت المعارك مع تنظيم الدولة[27]. ولكن، وبعد سقوط مواقع الجبهة في دير الزور، بدأت بتغيير سياستها العسكرية[28]، حيث أعلنت عن حملة لمكافحة "المفسدين" بدأتها في ريف حلب ثم امتدت لتشمل الشريط الحدودي مع تركيا وجبل الزاوية وريفي إدلب وحلب، ورافق ذلك إنشاؤها لدور القضاء المستقلة[29].

2-6- واقع فصائل الثورة[30] العسكري: التفرق والاختلاف حالة مستمرة

ما تزال حالة التفرق والاختلاف بين الفصائل مستمرة بعد فشل غالبية محاولات التوحيد وإيجاد قيادة مركزية لعملهم المسلح بدءً مما يسمى حركة الضباط الأحرار وتشكيلات الجيش الحر[31]، وصولاً إلى تشكيل مجلس قيادة

---

[24] أعلن عن تشكيل قوات سوريا الديمقراطية في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2015، في حين أعلن عن انطلاق جيش سوريا الجديد بعد هذا التاريخ بشهر في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015.

[25] بالنسبة لقوات سوريا الديمقراطية: ركزت هذه القوات بداية جل معاركها مع تنظيم داعش، كما هو الأمر عند سيطرتها على مناطق الهول والشدادي وسد تشرين الاستراتيجي بالتنسيق مع قوى التحالف، في حين تحولت بوصلة هذه القوات لتشن هجماتها ضد قوى الثورة ابتداء من 8 كانون الأول/ ديسمبر 2015 بالتنسيق مع الطيران الروسي، حيث سيطرت على عدة بلدات أهمها مدينة تل رفعت ومطار منغ في ريف حلب الشمالي، حيث ظهر تحالفها مع النظام بشكل غير مباشر، ثم ظهر التنسيق والتعاون المباشر بينهما في هجومهما على ريف حلب الغربي.

ينظر على التوالي: مراد القوتلي، "قوات سوريا الديمقراطية وجيش الثوار" رديفة لنظام الأسد أم عدوة له، السورية نت، 17 شباط/فبراير 2016، عمار البكور، إفشال الهجوم الأول لقوات النظام على ريف حلب الغربي من خاصرته، كلنا شركاء، 27 شباط/فبراير 2016، قوات سوريا الديمقراطية: النشأة والهوية والمشروع السياسي "تقييم حالة"، مرجع سابق، ص7-8.

أما بالنسبة لجيش سوريا الجديد: فقد صرح في أكثر من مناسبة بأن هدفه مقاتلة النظام وداعش، أما ميدانياً فمعركته الوحيدة التي خاضها كانت ضد تنظيم داعش، والتي استولى الجيش بعدها على معبر التنف الحدودي.

ينظر: البرمو التعريفي بجيش سوريا الجديد، تصريح خالد الحماد الأمين العام لجبهة الأصالة والتنمية، جيش سوريا الجديد هدفه مقاتلة النظام وداعش.

[26] أدرجت الولايات المتحدة جبهة النصرة على قائمة المنظمات الإرهابية في 11 كانون الأول/ ديسمبر 2012، ثم أدرج مجلس الأمن في 31 مايو/أيار 2013 جبهة النصرة على لائحة الإرهاب، بعد إعلان أمير الجبهة أبي محمد الجولاني تبعية النصرة لتنظيم القاعدة.

[27] أتى إعلان النصرة الصريح بالدخول في مواجهة داعش عقب نشوب معارك دير الزور وريفها، أما قبل ذلك فكان موقف الجبهة ضبابياً خصوصاً في بداية المواجهات بين فصائل الثورة (الجيش الحر والفصائل الإسلامية) وبين داعش في كانون الثاني/يناير 2014.

ينظر في تطور موقف النصرة: كلمة أبي محمد الجولاني أمير جبهة النصرة بعنوان: "الله الله في ساحة الشام" بتاريخ 2014/1/7، ثم كلمة أبي محمد الجولاني أمير النصرة بعنوان: "ربتك رثيتني" بتاريخ 2014/2/24 والتي منح فيها مهلة لتنظيم "داعش" للقبول بمحكمة شرعية، ثم كلمة شرعي النصرة أبي مارية القحطاني وقائد المنطقة الشرقية بعنوان: "أيها المتردد" بتاريخ 2014/5/13 التي وصف فيها داعش بـ "الخوارج"، وتوعد باستئصالهم.

[28] بدأ ذلك بتسريب تسجيل لأبي محمد الجولاني يبشر جنوده بإعلان "إمارة إسلامية" بتاريخ 2014/7/11، ما لبثت النصرة أن نفت ذلك ببيان أصدرته بتاريخ 2014/7/13.

[29] ينظر: حمزة مصطفى، جبهة النصرة على خطى تنظيم "الدولة"، زمان الوصل، علي العبد الله، "النصرة" على خطى "داعش"، الحياة، 28 كانون الثاني/يناير 2015.

[30] ونقصد بها مختلف الفصائل العسكرية الموجودة على الأرض السورية، وتقاتل النظام ومليشياته ومرتزقته من أجل إسقاط النظام. وبذلك يدخل تحت هذا المسمى ما يسمى بـ "فصائل الجيش الحر والفصائل الإسلامية".

[31] أسس المقدم المنشق حسين هرموش حركة الضباط الأحرار في حزيران/يونيو 2011، ثم تتالت بعد ذلك التشكيلات العسكرية التي أسسها الضباط المنشقون، في 29 تموز/يوليو 2011 أسس العقيد المنشق رياض الأسعد الجيش السوري الحر، وفي شهر شباط/فبراير 2012 أعلن العميد المنشق مصطفى الشيخ تأسيس المجلس العسكري الثوري الأعلى لتحرير سوريا، وبعد ذلك أعلن عن تشكيل القيادة العسكرية المشتركة للثورة السورية بقيادة اللواء عدنان سلو بتاريخ 14 تموز/يوليو 2012، ثم تبع ذلك تشكيل الجيش الوطني السوري بقيادة اللواء محمد حسين الحاج علي بتاريخ 3 أيلول/سبتمبر 2012 الذي حل محل القيادة العسكرية المشتركة، وفي 28 أيلول/سبتمبر 2012 أعلن عن تشكيل القيادة المشتركة للمجالس العسكرية الثورية.

الثورة السورية[32]، مروراً بمجلس القيادة العسكرية المشتركة (مجلس الثلاثين)[33]، وبتجارب الجبهات التنسيقية والاندماجية[34]. إضافة إلى ذلك، تعاني الثورة عسكرياً من الافتقاد للخبرات العسكرية، وانشقاق بعض عناصر الفصائل المسلحة والتحاقهم بـ"داعش"، وقلة التمويل وتذبذبه.... إلخ[35].

لقد كان هذا الواقع السلبي سبباً رئيساً في تراجع قوة الثوار العسكرية، وفقدان مناطق كثيرة لحساب النظام ومرتزقته وتنظيم الغلو "داعش". ليقتصر وجود القوى الثورية الحالي في أرياف: دمشق وإدلب وحلب (الشمالي[36] والغربي والجنوبي) وحماة (الشمالي) واللاذقية[37] ودرعا والقنيطرة.

[32] أعلن عن تأسيس مجلس قيادة الثورة السورية الذي ضم أكثر من /100/ فصيل عسكري، في 2014/11/29.

[33] تشكل المجلس عقب مؤتمر أنطاليا الذي ضم ممثلين عن القوى الثورية العسكرية، اختتم بالإعلان عن تشكيل المجلس بتاريخ 2012/12/10.

[34] منها على سبيل المثال: الجبهة الإسلامية السورية، وجبهة تحرير سورية الإسلامية، والجبهة الإسلامية، وجبهة ثوار سوريا، والجبهة الشامية.

[35] سنبحث أبرز هذه التحديات بالتفصيل لاحقاً.

[36] بعد تمدد النظام وقوات سوريا الديمقراطية في الريف الشمالي، اقتصر وجود الثورة على منطقتين هما: مارع وإعزاز.

[37] يقتصر وجود الثوار حالياً في ريف اللاذقية على مثلث صغير رأسه شمال الناجية وقاعدته الحدود التركية من اليمضية حتى اليونسية.

Syrian Civil War Control Map, political geography now, April 2016.

3- الرؤية المستقبلية لفصائل الثورة السورية: أبرز التحديات والحلول

لا يخفى على أي متابع التحديات الكبيرة التي يعاني منها العمل العسكري للثورة، فعلى الرغم من التقدم العسكري الذي حققه الثوار في عامي 2012-2013، شهد عام 2014 تراجعاً ملحوظاً ثم لتشهد الساحة عام2015 تقدماً ميدانياً للثورة خصوصاً في الشمال والجنوب، ثم لتعود الكرة للنظام في بدايات 2016 لأسباب عدة أهمها: فقدان الثوار لاستراتيجية عسكرية واضحة، ظهور تنظيم الغلو "داعش"، دخول المرتزقة الشيعية الأجنبية والطيران الروسي بقوة إلى جانب النظام، ضعف تسليح الثوار.

سنحاول في الأسطر القادمة رسم ملامح رؤية لفصائل الثورة عبر وضع مبادئ العمل العسكري، ثم وسائل تطوير هذا العمل.

3-1- المبادئ العسكرية للثورة:

تدور المبادئ العسكرية للثورة في فلك مبادئ الثورة العامة بما تتضمنه من قيم الحرية والعدالة والكرامة، فهي بمثابة الفرع عن ذاك الأصل. إذ تبين المبادئ العسكرية المثل العليا والقناعات الفكرية التي تحكم عمل الثوار العسكري، وتتلخص هذه المبادئ بالآتي[38]:

أ- ضوابط ومحددات العمل الثوري العسكري مستمدة من أحكام ديننا الحنيف بعيداً عن التنطع والغلو.

ب- كل ما يسترد من النظام من أسلحة ومقرات هو ملك للشعب السوري، تستخدمه القوى الثورية لتحقيق مطالب الشعب بإسقاط النظام، وتلتزم بتسليمه لأول سلطة يختارها الشعب السوري بعد سقوط النظام.

ج- الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

د- رفض سياسة النظام باستهداف المدنيين بمختلف الأسلحة بما في ذلك السلاح الكيماوي، والالتزام بتحييد المدنيين عن دائرة الصراع وعدم امتلاك أسلحة الدمار الشامل أو استخدامها.

هـ- غاية العمل المسلح هي اسقاط النظام برموزه وأركانه كافة وتقديمه الى المحاكمة العادلة بعيداً عن الثأر والانتقام.

و- تستهدف الثورة عسكرياً النظام السوري الذي مارس الإرهاب ضد شعبنا بقواه العسكرية النظامية وغير النظامية ومن يساندهم كمرتزقة إيران وحزب الله ولواء أبي الفضل العباس، وكل من يعتدي على أهلنا ويكفرهم كداعش، وينحصر العمل العسكري داخل الأرض السورية.

ز- حماية إرادة الشعب السوري في اختياره لحكامه من أي تدخل داخلي أو خارجي، والتعهد بعدم استخدام السلاح لفرض أي خيار عليه.

ح- السعي لإعادة بناء جيش وطني عصري، وفق معايير الكفاءة والتدريب المستمر، وتأمين كافة مستلزماته العصرية المختلفة.

---

[38] غالبية المبادئ مأخوذة حرفياً من ميثاق الشرف الثوري وفق الآتي: أ- د-هـ- و. أما الفقرة ب فمأخوذ شطرها الأول من ميثاق الشرف الثوري، وشطرها الثاني مأخوذ من ميثاق مجلس قيادة الثورة بدلالة الاقتضاء من النص التالي: (لحين تسلم ممثلي الشعب للسلطة في الدولة). فمن مقتضيات تسليم السلطة، تسليم السلاح.

ط- الالتزام بإعادة الدور الأساسي للمؤسسة العسكرية، وابتعاد الجيش عن ساحة السياسة، ليكون مؤسسة وطنية مستقلة وحيادية ومهنية.

2-3- وسائل تطوير عمل الثورة العسكري:

يعد العمل العسكري أهم الوسائل التي يمكن أن تساهم في تحقيق هدف الثورة الرئيس المتمثل في إسقاط النظام بكافة رموزه وأركانه، غير أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تطوير العمل العسكري وآلياته بما يتناسب مع التطورات التي حدثت خلال الثورة خصوصاً من جهة وجود مناطق محررة، ودخول العصابات الأجنبية الشيعية الإرهابية، واحتلال تنظيم الغلو "داعش" لمساحات كبيرة من المناطق المحررة، ودخول الطيران الروسي على الخط عبر مساندته للنظام ومرتزقته.

هذه التحديات الكبيرة التي تواجهها الثورة، تفرض علينا تطوير آليات العمل العسكري في ثلاث محاور رئيسة هي: إيجاد قيادة موحدة قادرة على التحكم والسيطرة على العمل العسكري، وتحول العمل الفصائلي إلى مرحلة الجيش النظامي بالتدريج، ثم الاعتراف بقيادة سياسية توظف الإنجازات العسكرية لتحقيق مكاسب سياسية للثورة ككل.

1-2-3- توحيد القيادة العسكرية:

من أهم معوقات تحقيق أهداف الثورة على الصعيد العسكري، غياب الجهة المركزية الناظمة للعمل العسكري؛ فلا يمكن للثورة الانتصار عسكرياً إذا بقيت على واقعها الحالي من حيث تشتت الفصائل وتعددها وتفرقها، وبالتالي تعد القيادة العسكرية الموحدة من أهم الوسائل التي يجب على الثوار السعي لتحقيقها.

أ- أسباب تفرق الفصائل والكتائب المسلحة:

- الحالة الشعبية التي انطلقت الثورة منها، مع ما يقتضيه ذلك من غياب القيادة أو التنظيم الذي يمكن أن يلتف حوله النشاط العسكري.
- اعتماد معظم فصائل الثورة على الرابطة الجغرافية والأسرية كأساس للتشكيل، مما أدى إلى فشل جميع التنظيمات العسكرية في بناء قوة منظمة وتابعة لها خارج نطاقها الجغرافي. وهنا لابد من الإشارة إلى اضطرار الثوار أحيانا إلى هذا الخيار، في ظل تقطيع النظام لأوصال سورية[39]؛ مما أضعف إمكانية التواصل خارج المحافظة أو المنطقة الواحدة، وعدم توفر رابطة بديلة وطنية أو أيديولوجية يمكن بناء التنظيم عليها.
- تعدد مصادر التمويل والدعم التي كان لها دور كبير في تشرذم الفصائل، وكانت في غالب الأحيان عاملاً مساعداً على تكريس الفصائلية[40].

[39] برز ذلك في المناطق الخاضعة للحصار، كما حدث في تجربة القيادة الموحدة للغوطة الشرقية التي ضمت فصائل مختلفة، ولكنها موجودة في منطقة واحدة، فرضت عليها ظروف الحصار القاسية الوحدة.

[40] بصراحة لو اتفق الداعمون في البداية على إيجاد قناة واحدة للدعم لما رأينا هذا العدد الكبير من الفصائل، وهذه الفوضى في انتشار السلاح. هذا العامل هو العامل الرئيس لتشتت فصائل المعارضة بحسب ما أفاد به أسعد مصطفى وزير الدفاع السابق في الحكومة المؤقتة.

- التدخلات الخارجية سواء من بعض الجهات الخارجية أو من بعض الدول التي كان لها مصلحة في استمرار الصراع وعدم الرغبة في حسمه[41].
- الاختلاف الأيديولوجي مما كرس التفرق خصوصاً على مستوى الأفراد والقواعد.
- حب الزعامة والتنافس على القيادة[42]. وهذا عامل مهم برز بشكل أساسي لدى فشل محاولات الاندماج والتوحد المحلية بين الفصائل التي تمتلك رؤية أيديولوجية متشابهة أو لا تشكل الأيديولوجية رابطة مهمة بالنسبة لها.
- غياب القيادة السياسية للثورة، كما سنوضح لاحقاً.
- ضعف السلطة المركزية داخل كل فصيل[43]؛ فالفصيل ذاته لا يملك سلطة على الكتائب والألوية التابعة له لأسباب عدة منها: ضعف دعم الفصيل وعدم ديمومته، وجود مصادر دعم مستقلة لهذه الكتائب والألوية؛ مما جعلها أشبه بأن تكون فصائل متعددة داخل الفصيل.
- عدم وجود ميثاق شرف بين الفصائل يتضمن قواعد رادعة تمنع انشقاق الكتائب والمجموعات وتنقلها من فصيل إلى آخر دون تنسيق. بل على العكس شكلَّ التنافس بين الفصائل عاملاً محفزاً على تشجيع الانقسامات والانشقاقات[44].

يظهر من خلال استعراضنا لهذه الأسباب أن بعضها ذاتي متعلق بالثورة وفصائلها، وهو ما يمكن أن يُعالج، على عكس تلك الخارجية التي لا يمكن التأثير عليها، وتكون الطريقة الوحيدة لتحييدها أو التخفيف من آثرها هو تحصين جبهة الثورة الداخلية.

ب- الخيارات المتاحة لتوحيد فصائل الثورة:

قبل استعراض الخيارات، لابد من التأكيد على قضية مهمة ولازمة قبل الدخول في أي مشروع لتوحيد الفصائل، وهي: التحشيد للمشروع، وهو في حالتنا: "مؤسسة عسكرية محترفة وظيفية تكون نواة لجيش سوريا المستقبلي" ونشره كأفكار بين القواعد والقيادات وإقناعهم به قبل طرحه والبدء بتنفيذه.

ينظر: حلقة الواقع العربي بعنوان: "فصائل المعارضة السورية المسلحة وفرص التوحد"، قناة الجزيرة الفضائية، 2015/1/12.

[41] كان لها دوراً أساسياً في تفرق الفصائل، خصوصاً وأنها تستطيع عبر الأدوات التي تملكها من القضاء على سبب رئيس لهذه الحالة وهو: تعدد مصادر الدعم.

[42] على سبيل المثال، كان هذا العامل أساسياً في فشل الضباط في تشكيل قيادة عسكرية واحدة لهم. فكلما انشق ضابط ذو رتبة أعلى، حدث شقاق وتنازع بينه وبين الضابط ذي الرتبة الأدنى، على الأحقية في القيادة؛ هل هي للضابط ذي الرتبة الأعلى أم للضابط ذي القدم في الانشقاق؟

[43] من مظاهر ذلك وجود هيكلية وقيادة مستقلة للواء أو الكتيبة أو المجموعة، قادرة على قبول ورفض القرارات المركزية. وما يثير الاستغراب أن تعيين قادة المجموعات والكتائب والألوية كان يتم من الأسفل إلى الأعلى على عكس كل أصول العمل العسكري التي تفترض المركزية وتعيين القادة من قبل القيادات العليا.

[44] يوجد عرف مستقر بين الفصائل بعدم قبول العناصر المنشقة أو المفصولة حتى تسوي وضعها وتبرأ ذمتها تجاه فصيلها الأساس، ولكن للأسف لا يوجد التزام حقيقي بهذا العرف لعدم وجود جهة مركزية قضائية أو تحكيمية تستطيع أن تلزم الفصيل الذي لا يحترمه.

في مختلف التجارب السابقة، لم يُحشد فكرياً وتوعوياً لها، وبالتالي لم تكن هنالك قناعة أو رأي عام بأهميتها وضرورة إنجاحها، الأمر الذي أبقاها مجرد واجهة لا فاعلية لها، لتستخدم الفصائل بعد ذلك الحجج لتبرير عدم نجاحها[45].

تعد قضية التحشيد للمشروع والقناعة به أساساً مهماً للتقدم فيه، وتمثل الآليات والطرق لتنفيذه خطوات إجرائية لاحقة يمكن التغلب على سلبياتها في حال كانت هنالك القناعة الكافية بالمضي بالمشروع وضرورته.

أما بالنسبة للخيارات المتاحة من أجل توحيد الفصائل، فنعتقد أننا أمام خيارين اثنين:

الأول: هو إيجاد قيادة عسكرية موحدة على مستوى سوريا أشبه ما تكون بمجلس عسكري أعلى وقيادة أركان.
والثاني: هو إيجاد قيادة عسكرية محلية لكل منطقة، يجمع بين هذه القيادات مجلس أعلى للتنسيق[46].

الخيار الأول: إيجاد قيادة عسكرية موحدة على مستوى سوريا[47]: من إيجابيات هذا الخيار أنه يشكل الصورة الواقعية للعمل العسكري الذي يقتضي وجود قيادة مركزية، كما أن تحققه سيشكل تحولاً إيجابياً حقيقياً للثورة السورية على مختلف الأصعدة، ويمكّن من بناء نواة لجيش وطني سوري يستطيع سحب الشرعية من جيش الأسد ويكون بديلاً عنه.

---

[45] ينطبق هذا الأمر على مشروع مجلس قيادة الثورة، فعلى الرغم من الحشد الإعلامي الذي رافق عمل اللجنة التحضيرية وإعلان المجلس، إلا أننا لم نلحظ أي نشاط توعوي وفكري بأهمية هذا المشروع وضرورته بين عناصر الفصائل وقياداتها.

[46] لكل خيار من هذين الخيارين عدة تصورات للتنفيذ، ولكن نحن الآن نناقش المبدأ العام من حيث إمكانية تطبيقه من عدمها قبل الخوض في تفاصيله وتطبيقاته.

ولا شك أن تطبيق أي خيار من هذين الخيارين يحتاج إلى إجراءات مساعدة أخرى تعالج أسباب التفرق، وهو ما سنبينه لاحقاً.

[47] لا شك أن خيار الوصول إلى قيادة مركزية للعمل العسكري على مستوى سورية هو أفضل الخيارات، والذي يجب أن تسعى جميع القوى العسكرية إلى تحقيقه، وثمة ثلاثة تصورات لتحقيق هذا الأمر:

التصور الأول: تحول الهيئة العسكرية لمجلس قيادة الثورة إلى مجلس قيادي، وهذا هو الأفضل لأن المجلس موجود ومتوافق عليه من غالبية الجهات العسكرية، وحتى في حال عدم تبنيه من البعض، تبقى قضية مفاوضتهم وإدخالهم في المجلس أيسر من هدمه، وإعادة بناء مجلس قيادي جديد.

التصور الثاني: في حال عدم قناعة الفصائل بمجلس قيادة الثورة الحالي، يمكن إنشاء مجلس قيادي جديد وفق الآلية التالية: تأسيا بفعل عمر بن الخطاب ﷺ حين جعل الأمر في ستة، وقال يشهدكم عبد الله بن عمر وليس له من الأمر شيء، وكما فعل عبد الرحمن بن عوف ﷺ حين أخرج نفسه من الإمرة حتى يدير الأمر بين عثمان وعلي.

يجتمع أهل الثورة من غير الفصائل-مؤسسات وشخصيات- من المتوافق عليهم عندهم، وبعد تعهدهم بقبول المجلس العسكري الذي سيختاره هؤلاء. عندها تجتمع هذه المؤسسات والشخصيات التي تعاهد الجميع بأنها ستراعي في اختيارها الأمانة والقوة والاعتبارات الواقعية، وتسمي مجلسا لقيادة الثورة العسكرية من بين قادة الفصائل، يلتزم به الجميع.

من سلبيات هذا التصور، أنه سيثير خلافات بين الفصائل حول تسمية الأشخاص الذين سيشكلوا "الهيئة المدنية" والمعايير المطلوبة فيهم، مما قد يستغرق وقتاً طويلاً، ولكن من إيجابياته أنه سيبعد الحساسيات الموجودة بين القادة، وسيظهر المخالف من العسكريين على أنه مخالف لإجماع أهل الثورة.

التصور الثالث: إنشاء جيش وطني سوري يبدأ من داخل حواضن معترف بها إقليمياً ودولياً وهي الحكومة المؤقتة ووزارة الدفاع وبإشراف الائتلاف، بحيث يتم الانضمام إليه إفرادياً وإلغاء كل التشكيلات والمليشيات الحالية. وهذا التصور الأخير هو رأي الأكاديمي العسكري عبد الناصر العايد. ينظر: حلقة الواقع العربي بعنوان: "فصائل المعارضة السورية المسلحة وفرص التوحد"، مرجع سابق.

إشكالية هذا الطرح تتمثل في تبنيه سياسة البناء من الأعلى إلى الأسفل التي ثبت فشلها في الثورة السورية، وصعوبة تنفيذه في ضوء واقع الفصائل الحالي والتجارب العديدة السابقة التي انتهت بالفشل في بناء قيادة عسكرية مركزية.

الخيار الثاني: تشكيل قيادات عسكرية محلية مع وجود مجلس تنسيق أعلى:

من إيجابيات هذا الخيار: ملاءمته للطابع المحلي للفصائل، وقيامه على سياسة البناء من الأسفل إلى الأعلى، ومناسبته للواقع العسكري الحالي للثورة حيث لا يوجد ترابط بين المناطق المحررة، إضافة إلى التقارب الجغرافي بين الفصائل وعملها في منطقة واحدة، والشعور بوحدة المصير الناتجة عن التعرض لذات المخاطر كالحصار مثلاً، فضلاً عن وجود نسبة عالية من التنسيق والتفاهم نتيجة العمليات المشتركة، وأخيراً، معرفة كل فصيل بالآخر.

أما أهم سلبية يمكن أن تعترضه، فهي صعوبة تطبيق هذا الخيار بالنسبة للفصائل التي تتواجد في أكثر من محافظة، إذ سيترتب على تطبيقه تفكيك الفصيل وإتباع كل قسم بقيادة الجهة المتواجد فيها[48].

يمكن تطبيق هذا الخيار عبر تبنيه من قبل جهة محلية كالهيئات الشرعية أو بعض المجالس العلمائية أو بعض الوجهاء، أو من قبل جهة مركزية كمجلس قيادة الثورة السورية أو هيئة الأركان، بحيث تأخذ الجهة المعنية دور الوسيط الذي يطرح مبادرات لإنشاء هذه القيادات المحلية على الفصائل ويتابعها حتى تشكيلها[49]، بحيث نصل في نهاية الأمر إلى قيادات محلية على مستوى المحافظة. إذ تعد هذه المشاريع المناطقية خطوة واقعية وفعلية لتحقيق الاندماج والتنسيق بين العناصر والقواعد، وفرز القيادات لتمثلها في المظلة العسكرية الأعلى.

على الرغم من فشل غالبية محاولات التوحد المناطقية[50]، كما غيرها من المحاولات، إلا أنها تبقى الأقرب إلى التطبيق والنجاح من غيرها، إذا روعي في كل منطقة ظروفها وأوضاعها الذاتية، والتي تختلف بالتأكيد مع غيرها من المناطق[51].

---

[48] نعتقد أن هذه الصعوبة يمكن إيجاد حل لها وتجاوزها في حال تغليب هذا الخيار، مقارنة بالصعوبات المتعلقة بإيجاد قيادة مركزية على مستوى سوريا، والتي نعتقد شبه استحالة لتجاوزها حالياً في ظل الوضع الميداني والعسكري الذي تمر به الثورة، وفي التمسك بالفصائلية.

[49] الغاية من التذكير بضرورة وجود جهة تتكفل بمتابعة إيجاد القيادات العسكرية المحلية، هي التأكيد على ضرورة متابعة تنفيذ الفكرة، والذي لا يتحقق إلا بوجود جهة مستقلة تتبنى الفكرة وتعكف على تنفيذها، وتحظى بمصداقية ولها حضور فاعل، ويكون لديها القدرة على التواصل مع القادة الميدانيين وقادة الفصائل ومتابعتهم.

وقد أكد أحد أعضاء المكتب السياسي للجبهة الشامية، أن المجلس الإسلامي السوري طرح في الآونة الأخيرة مشروعاً لتوحيد فصائل حلب، وعلى الرغم من قبول جميع الفصائل بالمبادرة، إلا أنه لم تستمر بسبب عدم قدرة المجلس الإسلامي على التواصل مع القادة الميدانيين نتيجة عدم تواجده في الداخل.

لقاء على الهاتف بتاريخ 2016/5/10.

[50] عند كتابة هذه الورقة، شهدت المرحلة آنذاك تشكيل عدة تجارب توحيدية مناطقية (الجبهة الشامية في حلب، القيادة الموحدة في الغوطة الشرقية، الجبهة الجنوبية في درعا، ثم تبعها تشكيل جيش الفتح في إدلب).

لم يكتب لمعظم هذه التجارب النجاح، فبعضها تم حله كما هو حال الجبهة الشامية والقيادة الموحدة (الأخيرة حُلت بشكل غير معلن، ويدل على ذلك إقفال حسابها على التويتر)، وبعضها ما يزال قائماً كما هو حال الجبهة الجنوبية وجيش الفتح.

يتطلب تطبيق هذا الخيار وجود مجلس أعلى (على مستوى سوريا) يتولى التخطيط والتنسيق بين القيادات المحلية، ويكون خطوة في سبيل الوصول إلى مرحلة توحيد القيادة الكاملة لاحقاً.

لإيجاد هذا المجلس، يبدو أننا أمام خيارين:

الخيار الأول: يتجسد في تشكيل جسم عسكري جديد يتولى مهمة التخطيط والتنسيق. من ميزات هذا الخيار: تجاوز سلبيات الأجسام العسكرية السابقة، وميل غالبية الفصائل حالياً للقبول به بعد فشل جميع المحاولات السابقة[52]. ولكن من سلبياته: حاجته لفترة زمنية لا بأس بها من أجل التوافق عليه وإنجازه، وزيادة فرص التدخلات الدولية والإقليمية، وعدم تمتعه بأية قيمة مضافة عن الأجسام السابقة[53].

الخيار الثاني: يتمثل في الاعتماد على المجالس الموجودة الآن (هيئة الأركان أو الهيئة العسكرية في مجلس قيادة الثورة السورية). ويبدو أن هذا الخيار أنسب لأسباب عدة منها:

- عدم وجود اعتراضات جوهرية على هاتين الهيئتين طالما أن مهمتها هي تنسيق العمل العسكري وليس قيادته.
- إمكانية التطوير وتلافي السلبيات بحيث تصبح مجالس فعالة.
- امتلاك كل مجلس تصورات عدة لإصلاح أخطائه وإعادة تفعيل نفسه نتيجة الخبرة التي اكتسبتها في الثورة.
- السلبيات المترتبة على إنشاء مجلس عسكري تنسيقي جديد، من حيث الوقت الطويل الذي يتطلبه إنشاؤه، في حين تتسارع الأحداث ويتأزم الوضع العسكري في بعض المناطق الاستراتيجية، مما يتطلب اختصار الساعات فضلاً عن الأيام والأشهر.
- لن يأت إنشاء أي مجلس جديد بميزات وخصائص جديدة وجوهرية، تعطيه قيمة مضافة وفارقة عن المجلسين الحاليين.

وبالتالي، نحن أمام جسمين يمكن تفعيلهما بحيث يتوليا تنسيق العمل العسكري على مستوى سورية هما: مجلس القيادة العسكرية العليا المشتركة، والهيئة العسكرية لمجلس قيادة الثورة الذي شكل حديثاً.

بالنسبة لمجلس القيادة العسكرية العليا المشتركة: تشكل المجلس في 8 سبتمبر/أيلول 2012، وكان يضم ممثلين عن عدد من الفصائل الفاعلة، إضافة إلى عدد من الضباط المنشقين. ولكن نتيجة السجالات حول

---

[51] من خلال استقرائنا لهذه التجارب، وبعد تواصلنا مع العديد من الأشخاص الذين عاصروها وعاشوها، تبين لنا أن كل تجربة لها ظروفها وأسبابها الخاصة التي أدت إلى فشلها، من التجاذبات الأيديولوجية إلى التدخلات الخارجية إلى طريقة الإدارة، كل هذه الأسباب كان لها دور في ذلك، ولكن بشكل متفاوت من تجربة إلى أخرى.

وبالتالي لابد من معالجة أسباب الفشل الرئيسة بحسب كل منطقة؛ فمثلاً تعد التجاذبات الأيديولوجية سبباً مهماً لفشل تجربة القيادة الموحدة، في حين أن هذا السبب لم يكن حاضراً في إفشال تجربة الجبهة الشامية، وهكذا...

[52] وهذا ما بدا واضحاً في المحاولات الأخيرة، والتي منها المبادرة لتشكيل مجلس عسكري موحد في الشمال بأسماء متعددة.

ينظر: فصائل سوريا تبحث تشكيل قيادة عسكرية موحدة، الجزيرة نت، 2016/3/15.

[53] لم تخرج جميع المبادرات الجديدة لتشكيل قيادة عسكرية موحدة عن جوهر الأجسام العسكرية السابقة (القيادة العسكرية العليا المشتركة- الهيئة العسكرية في مجلس قيادة الثورة).

علاقة المجلس مع الائتلاف، وانسحاب عدد من ممثلي الفصائل الفاعلة من المجلس، واستشهاد البعض الآخر، والمشاكل الكثيرة التي عصفت بالمجلس نتيجة القرارات المتضاربة التي صدرت بخصوصه من رئيس الحكومة المؤقتة ورئاسة الائتلاف، وإهمال غالبية أعضائه للمهام المناطة بهم، بافتراض أنهم مسؤولون عن العمل العسكري، واكتفائهم بحضور الاجتماعات دون أي تأثير على مجرياته، فقد المجلس فاعليته، وساءت سمعته لدرجة انعدام تأثيره على العمل العسكري في الداخل، وهي الوظيفة الأساسية التي أنشئ من أجلها.

أما الهيئة العسكرية في مجلس قيادة الثورة: لقد أعلن أكثر من 100 فصيل من فصائل الثورة تشكيل مجلس قيادة الثورة في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، وبموجب النظام الداخلي للمجلس، تم إنشاء هيئة عسكرية تتولى التنسيق العسكري بين فصائل المجلس، والإشراف المباشر على القوة المركزية المزمع إنشاؤها من الفصائل المنضوية تحت راية المجلس[54].

لكن الهيئة العسكرية، كسابقتها، ما تزال في مرحلة الجمود، لأسباب عدة منها: عدم وجود التمويل، عدم اقتناع بعض الفصائل الفاعلة بأهمية هذا المشروع. ولكن على عكس هيئة الأركان تتميز الهيئة العسكرية باستعداد الفصائل للتعامل معها، وتمثيلها، ولو نظرياً، لأهم الفصائل العسكرية الموجودة على الساحة، بعكس هيئة الأركان التي تفتقد لذلك.

3-2-2- التحول من العمل الفصائلي إلى نظام الجيش بالتدريج:

اتبعت الكتائب والفصائل المسلحة أسلوب حرب العصابات بداية الثورة، وعلى الرغم من تغير تكتيكها باتجاه الحرب المباشرة التي تحدث بين الجيوش، بقيت هذه الفصائل من حيث التنظيم على حالها دون تغيير، بدءاً من الاسم وانتهاء بالتدريبات والتخصصات. فبدلاً من أن تسعى باتجاه تحويل نفسها شيئاً فشيئاً إلى أن تكون جزءاً من جيش وطني، كرست بنيتها الفصائلية. حيث تجسد ذلك بالمظاهر التالية:

- التمسك بالرايات الفصائلية.
- توجيه المقاتل معنوياً على أساس أنه عضو في فصيل وليس عضو سيكون في جيش وطني.
- عدم الاهتمام بقضية الرتب العسكرية وبالنظام العسكري، وتكريس التسميات الحركية مثل: أبو فلان.

لذلك نوصي الفصائل العسكرية بالتحول التدريجي نحو تطبيق أسلوب الجيوش النظامية من حيث التخصصات والتدريب والتسميات[55]، من أجل زيادة قدرة العناصر على مواجهة هجمات النظام ومرتزقته، وصلاحية أن تكون هذه المجموعات نواة جيش سورية المستقبل. والسعي لتطبيق كل ما من شأنه تحقيق هذا الأمر، وفق الآتي:

---

[54] نعتقد أن الدور التنسيقي للهيئة العسكرية لا يتناقض مع بناء القوة المركزية، لأن وجود هذه القوة سيساعد في تسريع تحويل الهيئة العسكرية من جسم تنسيقي إلى جسم قيادي.

[55] لا يتحتم اتباع أسلوب الجيوش النظامية من حيث التنظيم والتدريب والتسميات، اتباع أسلوبها في القتال. فقد يكون من المناسب للثوار حالياً، خصوصاً بعد تدخل الطيران الروسي وما رافقه من ازدياد كثافة النيران واتباع سياسة الأرض المحروقة، اللجوء إلى أسلوب "حرب العصابات".

أ- الاعتماد على المنشقين من الضباط وصف الضباط في المعسكرات والتدريب.

ب- تعديل التوجيه المعنوي للمقاتل بما يتناسب مع كونه عنصراً في جيش لسورية المستقبل وليس عنصراً تابعاً لفصيل.

ج- استخدام الرتب والتسميات والتخصصات العسكرية داخل الفصائل.

د- استخدام علم الثورة كراية موحدة لجميع الفصائل مع كتابة اسم الفصيل أو اسم القيادة المحلية[56].

نعتقد أنه لتنفيذ ما تقدم، يحتاج الأمر لجهة مركزية كمجلس قيادة الثورة السورية، تقوم بإنشاء معسكرات تدريب وأكاديميات عسكرية متخصصة في الشمال والجنوب السوريين، بحيث تختص بمهمة تدريب عناصر الفصائل المنضوية تحته، وتخريج الكوادر المتخصصة في مختلف المجالات العسكرية. ثم إعادتهم إلى فصائلهم بعد انتهاء فترة التدريب –كمرحلة أولى-.

من إيجابيات هذه الخطوة: أنها تقرب عناصر الفصائل من بعضهم البعض وتعوّدهم على نظام الجيوش، وتكسر حاجز الفصائلية في مرحلة مبكرة. غير أن أهم عقبتين أمام تنفيذ ذلك هما: اقتناع الفصائل بهذه الخطوة وتنفيذها، وإيجاد تمويل كاف للقيام بها.

3-2-3- الاعتراف بقيادة سياسية:

من أهم الأسباب التي أضعفت الثوار عدم وجود جسم سياسي يتحدث باسمهم ويستطيع أن يوظف انتصاراتهم الميدانية إلى مكتسبات سياسية[57]. فقد كان لغياب التنسيق بين القوى الثورية العسكرية والسياسية دور مهم في ترسيخ القناعة لدى الدول الإقليمية والدولية بعدم كفاءة مكونات الثورة في تكوين بديل عن نظام الأسد، قادر على ضبط المشهد السياسي والعسكري ومتطلباته الأمنية، خصوصاً في دولة تتمتع بموقع جيواستراتيجي مهم، كسوريا[58].

إذا سلمنا بضرورة وجود قيادة سياسية تمثل الثوار العسكريين. فإن السؤال الذي يحتاج إلى الإجابة: من هي الهيئة السياسية التي يمكن أن تمثل الثوار؟

حاولنا الإجابة على هذا السؤال في ورقة "بنية الهيئة السياسية الممثلة للثورة" عبر تحديد المعطيات والشروط الواجب توفرها في الهيئة السياسية الممثلة للثورة، والتي تتلخص في: منح الأغلبية للقوى الثورية ممثلة بالممثلين السياسيين لكل من الفصائل العسكري والهيئات الناخبة المكونة للمجالس المحلية، ووجود مقر الهيئة داخل سوريا.

---

[56] هذه التوصية وردت في ميثاق مجلس قيادة الثورة السورية، ولكن للأسف لم يتم تفعيلها من قبل المجلس، على الرغم من أهميتها كبداية لكسر حاجز الفصائلية.

[57] على الرغم من الإنجازات المهمة التي حققها الثوار في عامي 2012-2013، إلا أنهم لم يحصلوا من وراءها أي مكسب سياسي، والسبب هو عدم وجود قيادة سياسية يعترفون بها، فضلاً عن عدم قناعتهم بجدوى ذلك نتيجة إصرارهم آنذاك على إسقاط النظام عسكرياً دون الحاجة إلى أية مفاوضات أو أعمال سياسية.

[58] ينظر: الثورة السورية في سنتها الخامسة، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، آذار/مارس 2015، ص9-10.

وناقشنا بناء على ذلك، خيارين: إما تشكيل جسم جديد يتخلص من سلبيات الهيئات السابقة وقيودها البنيوية، أو الاعتماد على الهيئات الموجودة حالياً، الائتلاف الوطني أو الهيئة السياسية لمجلس قيادة الثورة السورية، وبحثت ضمن هذا الخيار إصلاح هاتين الهيئتين وإعادة هيكليتهما.

3-2-4- إعادة تفعيل الكفاءات العسكرية المنشقة عن النظام:

كان لظاهرة الانشقاق التي أشرنا لها آنفاً، تأثير في إضعاف النظام، ولكن –للأسف- لم يكن لها دور محوري في تقوية عمل الثورة العسكري؛ فعلى الرغم من ازدياد أعداد المنشقين ضباطاً وأفراداً، إلا أنهم لم يتمكنوا من تشكيل تنظيم عسكري يتولى الدفاع عن الثورة، واقتصر دورهم على المشاركة في العمل العسكري كأفراد منضوين تحت الكتائب والفصائل التي ظهرت لاحقاً، **ومن أسباب ذلك:**

- التنافس على القيادة فيما بينهم[59].
- غالبيتهم عزل نفسه في مخيمات اللجوء، ولم ينخرط في العمل العسكري الثوري.
- اعتماد الفصائل العسكرية التي نشأت آنذاك على العامل الأسري والمحلي أكثر من اعتمادها على عنصر الكفاءة.
- التشويه الذي مورس ضد الضباط المنشقين بصورة عامة من أنهم "انشقوا لركوب موجة الثورة وقطف ثمار عمل لم يكن لهم فضل فيه".

لقد اتسمت ظاهرة الانشقاق بعدة **صفات أهمها:**

أ- كانت جميع حالات الانشقاق فردية، ولم تحدث حالات انشقاق جماعية لكتيبة أو سرية...إلخ، وذلك بسبب إمساك الضباط النصيريين بالمناصب القيادية داخل الجيش، فضلاً عن قوة القبضة الأمنية وتغلغل المخبرين داخله.

ب- حدوث غالبية الانشقاقات داخل القوات البرية، وقلتها وندرتها في باقي صنوف الأسلحة "البحرية- الجوية".

ج- غالبية الضباط المنشقين عن الجيش كانوا في مراكز ووظائف هامشية، وذلك بسبب إمساك الضباط النصيريين بغالبية المراكز القيادية في الجيش –كما أسلفنا سابقاً-.

د- شبه توقف لظاهرة الانشقاق عن النظام في الوقت الحالي لعدة أسباب، لعل من أهمها: أن غالبية الذين بقوا مع النظام هم من العناصر النصيرية الطائفية التي ربطت مصيرها بالأسد، وبالتالي لا يمكن أن تفكر بالانشقاق. إضافة إلى العناصر الأكثر ولاء للنظام من الطوائف الأخرى بما في ذلك من العرب السنة.

في ظل نقص الكوادر العسكرية المتخصصة الذي تعاني منه الثورة، وضعف التخطيط العسكري، وضرورة ما ذكرناه من تحول الفصائل نحو نظام الجيوش شكلاً ومضموناً، كل ذلك يتطلب إعادة تفعيل المنشقين عن

[59] ينظر: الفقرة رقم (2-5).

جيش الأسد، من أجل الاستفادة منهم في تطوير عمل الثورة العسكري، وتسهيل إضفاء صفة "جيش سورية المستقبلي" على تشكيلات الثورة العسكرية[60].

ثمة خياران لتنظيم الكوادر العسكرية المنشقة، وإعادة دمجها في عمل الثورة العسكري، وهما:

الخيار الأول: تشكيل تنظيم خاص بهم يضم المنشقين فقط[61]. من إيجابيات هذا الخيار أن التشكيل سيكون متخصصاً، ويمكن أن يجذب الجنود المنشقين وكذلك بعض المدنيين، ولكن من سلبياته أنه يتطلب تمويلاً كبيراً لبناء التشكيل، وسيحرم الفصائل التي تقف في وجه الأسد من هذه الخبرات العسكرية، وسيزيد الهوة الموجودة أصلاً بين الثوريين وبين الضباط المنشقين، فضلاً عن حاجة التنظيم لأشهر حتى يثبت وجوده، الأمر الذي لا يحتمله وضع الثورة التي تحتاج لجهود الخبرات المخلصة بأسرع ما يمكن.

الخيار الثاني: انخراطهم في الفصائل والتشكيلات العسكرية الحالية: ميزة هذا الخيار أنه يتلافى سلبيات الخيار السابق، ولكن من سلبياته أنه قد لا يعطي للمنشقين الفرصة لإثبات وجودهم في ظل وجود قيادات عسكرية ثورية حالية لا تتخلى بسهولة عن مناصبها العسكرية الحالية، وفي ظل وجود مخاوف لدى الفصائل من اختراقهم أمنياً عبرهم.

نعتقد أن نجاح هذا الخيار يتطلب اتخاذ إجراءات محددة لتلافي السلبيات التي يمكن أن ترافق تطبيقه. لذلك نوصي بما يلي:

1- حملة إعلامية تشارك فيها مختلف وسائل إعلام الثورة لتغيير الصورة السلبية المأخوذة عن العناصر المنشقة ومن ثم تحفيزها على المشاركة في الثورة (تسمية جمعة، مقالات وكتابات من بعض الأقلام المعروفة.. إلخ).
2- تكليف جهة مركزية كالهيئة العسكرية لمجلس قيادة الثورة بإحصاء الضباط المنشقين الموجودين في مخيمات اللجوء وفي المناطق المحررة والذين يرغبون في المشاركة بالعمل العسكري، ومن ثم التواصل مع فصائل المجلس لمعرفة احتياجاتها، ليتم فرز المنشقين إلى الفصائل بحسب الاختصاصات المطلوبة.
3- توعية العناصر المنشقة عبر دورات توجيهية معنوية تتناسب مع الطابع العقدي للمعركة التي تخوضها الثورة ضد الاحتلال الإيراني وأدواته ومرتزقته.

---

[60] ثمة رأي يعتقد أن أعداد الضباط المنشقين الذين يمتلكون كفاءات جيدة ولديهم الاستعداد للعمل العسكري في الثورة باتوا قليلين بعد مضي خمس سنوات من الثورة، حيث أن غالبية هؤلاء انخرطوا في العمل الثوري منذ انشقاقهم.
لقاء مع أحد الضباط المنشقين بتاريخ 2016/5/9.

[61] وهو ما حدث مؤخراً بتشكيل المجلس العسكري في دمشق وريفها بتاريخ 2015/3/30، والذي أعلن انضوائه تحت مظلة القيادة الموحدة للغوطة الشرقية. واقتصرت العضوية فيه على الضباط المنشقين.
تدل قلة أعداد التنظيم العسكري الوليد، وضعف إمكانيات بالمقارنة مع إمكانيات الفصائل الثورية الأخرى، إلى أن الزخم الإعلامي للخطوة أكبر من الفعالية العسكرية، إلا إذا ثبت في قادم الأيام اشتراك الفصائل مع هذا المجلس في العمليات العسكرية، والاستفادة من خبراته.

4- توعية العناصر والقيادات الثورية بأهمية وجود الضباط وصف الضباط المنشقين داخل الفصائل، وإعطائها مكانها الذي تستحقه بما يتوافق مع ما تمتلكه من خبرة وكفاءة.

وفي السياق ذاته، ننصح باتخاذ إجراءات محددة لتشجيع العناصر الموجودة في "جيش الأسد" على الانشقاق، لما لهذا الأمر من تأثير في إضعاف روحهم المعنوية، وإنقاص أعدادهم، ولعل من أهم الإجراءات: ترغيب العناصر بالانشقاق وإعطاؤهم الأمان في حال انشقاقهم، والتركيز الإعلامي على حالات الانشقاق، فضلاً عن المعاملة الحسنة والجيدة للمنشقين.

3-2-5- وضع استراتيجية عسكرية شاملة للثورة:

يوجد في سورية حالياً ثلاث قوى إلى جانب الثوار، هي: ميليشيات النظام ومرتزقته، داعش، والميليشيات الكردية. تفتقد الثورة لاستراتيجية عسكرية للتعامل مع هذه القوى، بسبب تعدد الفصائل وتعدد رؤاها العسكرية للتعامل مع الوضع القائم، وربما عدم وجود رؤية أصلاً عند عدد من الفصائل.

لقد أدى غياب الرؤية العسكرية للثورة وتعددها إلى ضياع كثير من جهود الفصائل وتضاربها أحياناً مع بعضها البعض[62]، واتباع سياسة ردود الفعل وإطفاء الحرائق التي يشعلها النظام.

نعتقد بضرورة تعيين الجهة المؤهلة لوضع الاستراتيجية العسكرية للثورة، طالما أيقنا بضرورتها. وبذلك نكون أمام خيارين:

الخيار الأول: تولي جهة مركزية وضع الاستراتيجية العسكرية: وهو الخيار الأولى، ومن إيجابياته أنه يوحد جهود الثوار على مستوى سورية، ويتناسب مع الطبيعة المركزية للتخطيط العسكري، ولكن من أبرز إشكالياته هو كيفية توحيد موقف الفصائل منها، واقناعهم بتطبيقها في ظل التفرق الحاصل، وعدم وجود قيادة عسكرية مركزية.

الخيار الثاني: تولي جهة مركزية كالهيئة العسكرية في مجلس قيادة الثورة وضع الاستراتيجية العسكرية للقضايا العامة، كالموقف من الهدن، وتبادل الأسرى، والتعامل معهم ومع المرتزقة، التعامل مع المليشيات الكردية...إلخ من القضايا ذات البعد العام، في حين تتولى القيادات المحلية وضع الاستراتيجية الخاصة بمناطقها، كالموقف من فتح المعارك في المدن، وقطع الطرق، ومحاصرة النظام غذائياً.. إلخ.

ميزة هذا الخيار، توحيده لموقف الفصائل في القضايا الكبرى التي تحتاج إلى رؤية موحدة، مما يقوي موقفها، فضلاً عن أن الاتفاق على هذه المبادئ سيشكل نواة لمرجعية عسكرية واحدة، تساعد على توحيد القيادة لاحقاً. كل ذلك، مع إعطاء هذه الفصائل هامشاً جيداً لوضع استراتيجياتها المحلية بما يتناسب مع وضع مناطقها.

[62] على سبيل المثال: كان فتح المعارك في المدن محل خلاف بين الفصائل. كذلك الأمر بالنسبة لفتح معركة الساحل؟ وكيفية التعامل مع أسرى النظام ومرتزقته من حيث اعتبارهم أسرى حرب أم مجرمون؟ وكيفية التعامل مع المليشيات الكردية؟ والموقف من الهدن التي يطرحها النظام؟ وهكذا.....

الجدول رقم (1) يبين تشكيلة الفرقة الثانية من المشاة في القوات الخاصة للشرق[63]

الطائفة	عدد أفرادها
نصيريين	623
سنة	73
نصارى	64
اسماعيليين	13
المجموع	773

الجدول رقم (2) احصائية بعدد الضباط المتخرجين في /12/ دورة من 1987-2009[64]

الطائفة	عدد الضباط المتخرجون	النسبة
نصيريين	1786	%76.5
السنة	368	%15.5
الأقليات الأخرى	182	%8
المجموع	2336	%100

[63] Pipes, D. The Alawi Capture in Syria, Middle East Studies, vol. 25, 1989, p 438-449.

[64] عبد الناصر العايد، بنية جيش النظام السوري: ميليشيا الطائفة بقيادة زعيم الطائفة، جريد الحياة اللندنية، الجمعة 26 ديسمبر/كانون الأول 2014.

الخريطة رقم /1/ تبين توزع مناطق السيطرة في سورية[6665]

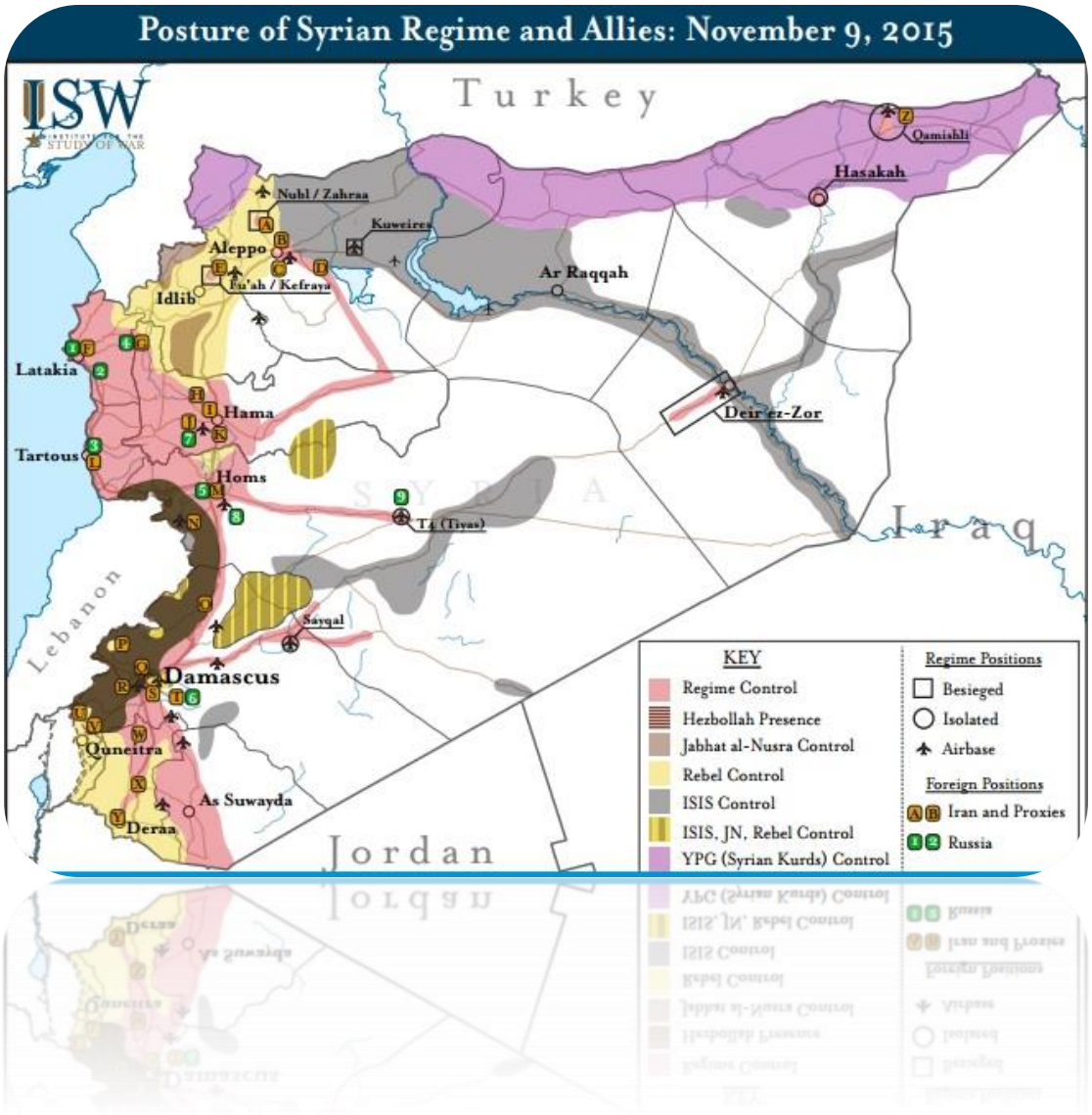

[65] UPDATE: Posture of Syrian Regime and Allies: November 9, 2015.

[66] ينظر: خريطة تحديثية لتوزع القوى العسكرية في سوريا، موقع قاسيون، 2016/5/28.

مركز الحوار السوري

يهدف إلى إحياء الحوار وتفعيله حول القضايا التي تهم الشعب السوري، وتسعى إلى توطيد العلاقات وتفعيل التعاون والتنسيق بين السوريين.

أعلِن عن تأسيس مركز الحوار السوري أواخر 2015م عقب عدة فعاليات حوارية في الشأن السوري.

تنطلق أعمال المركز لتحقيق الغايات التالية:

1. التوافق حول قضايا استراتيجية يمكن أن يجتمع عليها المجتمع السوري
2. المشاركة في بناء سوريا المستقبل بما يضمن لها الاستقرار فالنمو والتقدم
3. نشر وتعزيز ثقافة الحوار في المجتمع السوري، وتعزيز التعايش بين مكوناته
4. العمل على جسر الهوة بين مكونات المجتمع السوري

يلتزم المركز في مختلف أعماله بالقيم التالية:

1. الاحترافية في أدوات الحوار والتزام آدابه
2. التميز في الطرح ومواجهة التحديات
3. تغليب المصلحة الوطنية على أية انتماءات فئوية أو ارتباطات خارجية
4. استيعاب سائر الآراء واحترام كافة وجهات النظر

يتكون المركز من ثلاث وحدات موضوعية: وحدة الهوية المشتركة والتوافق، ووحدة تحليل السياسات، والوحدة المجتمعية.